

المفقودون	DISPARUS	RU DISPARUS	جمع
و بن	DISPARU	DISPARU	عائلات
المفقودون	DISPARU	DISPARU	المفقودين
المفقودون	DISPARU	DISPARU	في
المفقودون	DISPARU	DISPARU	الجزائر
المفقودون	DISPARU	DISPARU	
المفقودون	DISPARU	DISPARU	
المفقودون	DISPARU	DISPARU	

الحقيقة و العدالة

للمفقودين في الجزائر

رسالة الأخبار

العدد 31 - أبريل/جوان 2009

استماراة الانحراف

الاسم و اللقب:

..... العنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

..... الهاتف:

..... العنوان الإلكتروني:

أبغض إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر وأدفع لكم رسوم الانضمام لسنة 2008 (30 يورو)

أريد المساهمة في أنشطتكم بالترع



نشكركم على تحرير شيكاتكم لفائدة تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

و أرسلوا استماراة الانحراف إلى:

تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

148 rue du Faubourg Saint-Denis- 75010 Paris

تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

الحانز على تنويعه خاص لجازة حقوق الإنسان للجمهورية الفرنسية لعام 2006

C/o Maison des Associations - 181, avenue Daumesnil - boîte n° 60 - 75012 Paris - FRANCE

الهاتف / الفاكس Tél./fax. : +33(0)1 43 44 82 87

cfda@disparus-algerie.org - www.disparus-algerie.org

لم تتجزأ في إثارة قضية المفقودين إلا يومياً "الخبر" و "الوطن" أو أسبوعية "الوطن جمعة". غير أنه أثارت الانتخابات الرئاسية الجزائرية اهتمام الصحافة الأجنبية، التي توافدت إلى الجزائر العاصمة، و اتصلت العديد منها بجعديتنا. حيث، أقامت الناطقة الرسمية لـ "جمع عائلات المفقودين في الجزائر" أكثر من خمس مقابلات صحافية عشية الانتخابات، دون احتساب العدد الهائل من الصحفيين الذين جاءوا للتغطية التجمع الأسبوعي أمام اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان.

و نُشرت بصفة كبيرة في الصحفة و في الانترنت بيانات صحافية، تم فيها الإعلان عن التجمع الذي ستقوم به العائلات و تم التشديد على صفتة الخاصة أثناء هذه الانتخابات الرئيسية.

و تجمعت يوم الأربعاء الذي سبق الانتخابات، أكثر من 100 عائلة أمام اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان رافعين صوراً لأقاربهم المفقودين ولافتاتٍ ولوحاتٍ يطالبون فيها بالحقيقة. و أخيراً، و في 10 أبريل 2009، يوم الإعلان على النتائج، تمكن تجمع عائلات المفقودين في الجزائر من نشر رسالة مفتوحة للرئيس المرشح في الجريدة الفرنسية ليبراسيون تحت عنوان "السيد الرئيس بوتفليقة" بقلم نصيرة ديتور:

"..... سيدي الرئيس، إنّ نماذج العفو التي أقامتها الأنظمة المتهمة بالجرائم لم تتوجه أبداً. إلّكم ترون أنّ عزم عائلات المفقودين لم ينقطع. لا يمكننا دفن ونسيان آلاف الأشخاص المفقودين باستخدام نصوص تعسفية. لقد دمرت عائلات كثيرة وجزء كبير من تاريخ الجزائر تبخر. فلا يمكن بناء سلم مستدام على بساط مليء بالأكاذيب وبالظلم"

الانتخابات الرئاسية في الجزائر

لم يترك "تجمع عائلات المفقودين في الجزائر" وكذا "أس أو أس المفقودين" فرصة الحملة الانتخابية لرئاسيات التاسع أبريل 2009 أن تمر. وهكذا، قامت الهيئتين بلسماع صوتهم، إذ نادوا خلالها المرشحين إلى تدوين نقطة مراجعة دراسة قضية المفقودين في برامجهم الانتخابية. حيث كانت هذه الانتخابات الرئاسية فرصة لإظهار مسألة المفقودين و حركة العائلات للرأي العام، و تسليط الضوء على الاختراقات المتكررة لحقوق عائلات المفقودين.

و لقد تم إرسال رسالة طلب مقابلة إلى جميع المرشحين للانتخابات الرئاسية بما فيهم الرئيس بوتفليقة. إلا أنه، و رغم تجديد هذا الطلب عدة مرات، فقد كان حزب الإصلاح هو الوحيد الذي استقبل وفداً من "تجمع عائلات المفقودين في الجزائر" و "أس أو أس المفقودين". و في غياب الرد من المرشحين الآخرين، قرر أعضاء "تجمع عائلات المفقودين في الجزائر" و "أس أو أس المفقودين" متابعة كل تجمعاتهم، وهكذا شارك وفد من عائلات المفقودين في تجمع انتخابي للمرشحة لويزة حنون، الأمينة العامة لحزب العمال. ورداً على شعار رفعته أمهات المفقودين في بداية التجمع، تكلمت المرشحة مطولاً حول مسألة المفقودين. و اعترفت بأنها مسألة مهمة و أنه يجب احترام حق معرفة الحقيقة، لكنها أعربت عن أسفها حيال ما تقوم به بعض المنظمات بطلب من الهيئات الدولية بالتدخل لإثبات هذا الحق، واتهمتها بالمتاجرة بملفات المفقودين. وموازاً مع ذلك، تم نشر طلب مقابلة الذي تم إرساله إلى بوتفليقة في الصحفة الجزائرية لكن لم يلق أي صدى. وبصفة عامة، يمكن وصف تطرق الصحافة الجزائرية إلى قضية المفقودين بالضعف خلال الحملة.

تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

الحانز على تنويعه خاص لجازة حقوق الإنسان للجمهورية الفرنسية لعام 2006
C° Maison des Associations - 181, avenue Daumesnil - boîte n° 60 - 75012 Paris - FRANCE
الهاتف / الفاكس : +33(0)1 43 44 82 87
cfda@disparus-algerie.org - www.disparus-algerie.org

الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان وولايتها
لمبادئ باريس.

وبالتالي ، فإن الحكومة الجزائرية ستكون مرغمة على
تغيير تشكيلة وصلاحيات هذه الهيئة إذا أرادت الاستفادة
من المصداقية في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان
على الصعيد الدولي. وقد يمثل التعديل المتوقع للنظام
الأساسي للجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق
الإنسان فوزاً لجمع عائلات المفقودين في الجزائر. و
كل المواطنين الجزائريين الذين قد يمكنهم انتظار احتمال
أن تقوم اللجنة بدراسة انتهاكات حقوق الإنسان في
الجزائر، بكل استقلالية.

مبادئ باريس ونظام الاعتماد

أنشئت مبادئ باريس في عام 1991 خلال ملتقى دولي
جمع بين كل من ممثلي المؤسسات الوطنية والدول
والأمم المتحدة وكذا المنظمات الحكومية وغير
الحكومية. خلال هذا الملتقى، قام المشاركون بإعداد
سلسلة من التوصيات حول دور والنظام الأساسي و
تشكيله ووظائف المؤسسات الوطنية لحماية وترقية
حقوق الإنسان من أجل ضمان استقلالية وتعديلاً هذه
المؤسسات وترقية دورها كهيئة وصل بين المجتمع
المدني والسلطة العامة.

وفي سنة 1993 ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة
على هذه التوصيات (القرار 48/48 لجمعية العامة
المؤرخ في 20 ديسمبر 1993) الذي كرس بذلك
"المبادئ المتعلقة بالنظام الأساسي وتسخير المؤسسات
الوطنية من أجل الدفاع وترقية حقوق الإنسان" والتي
تدعى "مبادئ باريس". لا يسمح إلا للمؤسسات الوطنية
لحقوق الإنسان المحترمة احتراماً تاماً مبادئ باريس في
المشاركة في أعمال مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة.
إن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية هي عبارة
عن جمعية دولية مكلفة بترقية وتعزيز المؤسسات
الوطنية لحقوق الإنسان لكي تكون متطابقة مع مبادئ

يمكنكم قراءة هذا النص بأكمله على الموقع التالي:

[www.algerie-](http://www.algerie-disparus.org/cfda/index.php?option=com_content&task=view&id=265&Itemid=121)
[disparus.org/cfda/index.php?option=com_c](http://www.algerie-disparus.org/cfda/index.php?option=com_content&task=view&id=265&Itemid=121)
[ontent&task=view&id=265&Itemid=121](http://www.algerie-disparus.org/cfda/index.php?option=com_content&task=view&id=265&Itemid=121)

شك الهيئات الأممية في مصداقية اللجنة الوطنية
الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان
قبل أيام قليلة من الانتخابات الرئيسية، علم بجمع عائلات
المفقودين في الجزائر أنه تم أخيراً سحب الاعتماد
المصنف في مركز ألف الذي كانت تستفيد منه اللجنة
الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان منذ
2003، عند لجنة التنسيق الدولية لمؤسسات الوطنية.
في مارس 2003، اعتبرت فعلاً اللجنة الفرعية
للإعتمادات التابعة لجنة التنسيق الدولية أن اللجنة
الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان لم تكن
تحترم مبادئ باريس، وهكذا أوصت لجنة التنسيق
الدولية بسحب اعتمادها المصنف في قائمة المركز "أ"
للأسباب الأساسية التالية:

أولاً: تم إنشاء اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية
حقوق الإنسان بمرسوم تنفيذي وليس بنص تأسيسي أو
تشريعي؛ ثانياً: لا يوجد أي إجراء واضح وشفاف يتم
على أساسه تعين رئيسها وأعضائها؛ وأخيراً:
ينبغي أن تكون اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية
وحماية حقوق الإنسان قادرة على التفاعل بشكل فعال،
وبصفة مستقلة مع نظام حقوق الإنسان للأمم المتحدة.
ودون هذا الاعتماد المصنف في قائمة المركز "أ"، لا
يمكن للجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق
الإنسان أن تشارك في أعمال مجلس حقوق الإنسان
التابع للأمم المتحدة، ولا أن تستفيد من حق الكلام أمامه.
فمنذ 2003 ، لم يتوقف تجمع عائلات المفقودين في
الجزائر من نقض عدم مطابقة تشكيلة اللجنة الوطنية

http://www.algerie-disparus.org/cfda/index.php?option=com_content&task=view&id=271&Itemid=121

خصصت الناطقة الرسمية لجتماع عائلات المفقودين بالجزائر خلال جلسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، جزءاً كبيراً من تدخلاتها لتحسين المفوضين والمقرريين الخاصين والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن الحاجة إلى إنشاء آلية للحماية ضد الاختفاء القسري في اللجنة الإفريقية. حيث لا توجد في الحقيقة، آلية آلية خاصة للحماية ضد الاختفاء القسري في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في حين تمارس جريمة الاختفاء القسري على نطاق واسع في قارة إفريقيا. تم توزيع لائحة من 5 صحف باللغتين الانجليزية و الفرنسية للأشخاص الحاضرين. سيتم التعمق في هذا العمل في الجلسة العادية المقبلة للجنة الإفريقية.

وبعد هذه المشاركة الجد نشطة، لاقى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر ترحيباً واسعاً من قبل المشاركين في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، و طلب منه أن يكون منسق للجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى إفريقيا الشمالية. على ما يبدو، كان ممثلو السلطات الجزائرية حرجين حيال الحضور البناء لجتماع عائلات المفقودين بالجزائر في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، و عند ممارسة السلطات الجزائرية لحقها في الجواب ، طالبوا سحب صفة مراقب من تجمع عائلات المفقودين بالجزائر لكون التجمع جمعية تخضع للقانون الفرنسي، و ليس لديها، حسب رأيهما، آلية نشاطات في الجزائر.

إيداع اتصالين في لجنة حقوق الإنسان

هذا وقد أنهى فريق تجمع عائلات المفقودين في الجزائر نصيبي فرديين تم تقديمهم أمام لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جوان 2009. يتعلق الأمر بحالات اختفاء

باريس. ومن بين المهام الأخرى لهذه اللجنة، هو تقديم إعتمادات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ووفقاً للنظام الداخلي للجنة الفرعية للاعتمادات التابعة للجنة التنسيق الدولية، تصنف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى 3 فئات:

- أ - مطابقة لمبادئ باريس.
- ب - وضع ملاحظ عندما تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ليست مطابقة تماماً لمبادئ باريس.
- ج - ليست متطابقة مع مبادئ باريس.

تجمع عائلات المفقودين بالجزائر والجلسة العادية الخامسة والأربعين للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

في مايو 2009، بدعوة من معهد القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ، شاركت الناطقة الرسمية لجتماع عائلات المفقودين في الجزائر ، في الجلسة العادية الخامسة والأربعين للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب و منتدى المنظمات غير الحكومية الذي عقد قبل هذه الجلسة. وفي إطار هذا المنتدى، وكلت مهمة تنظيم وتنشيط الورشة التي تمحورت بشكل خاص على الاختفاء القسري في إفريقيا، إلى الناطقة الرسمية لجتماع عائلات المفقودين في الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن تجمع عائلات المفقودين في الجزائر قد تحصل على صفة مراقب لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في نوفمبر 2008. وهكذا تمكنت نصيرة ديتور بصفتها ناطقة رسمية بالتدخل في المحاور الثلاثة المدرجة في جدول الأعمال. حيث تمحور التدخل الأول على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الجزائر، و لاسيما حول معالجة ملف المفقودين من قبل السلطات الجزائرية. وكان التدخل الآخرين أكثر انتهاكاً، الأول تعلق بشروط الحبس في الجزائر وتعلق الآخر بحرية التعبير:

الاختفاء هذه. وتم أيضًا إرسال بلاغ للسلطات الجزائرية يطلب فيه وضع موسى راحلي تحت حماية القانون . وتم نشر هذا البلاغ في قائمة النشر الطويلة لجتماع عائلات المفقودين في الجزائر من أجل أن يتم تناقل هذا الطلب من قبل المنظمات الأخرى والإفراد ومن ثمة متابعة هذه الحالة.

و تم في الأخير، العثور على راحلي في السجن العسكري للبلدية في 20 ابريل 2009. تمكنت عائلته من زيارته إلا أنه لم يتمكن بعد من الاتصال بمحاميه.

التحقيقات الميدانية في الجزائر

يحوز تجمع عائلات المفقودين بالجزائر، حاليا، 597 مقابلة مع عائلات المفقودين، من بينها 124 مقابلة أجريت في الشهور الثلاثة الأخيرة. وقد أجريت المقابلات فيما مضى، بشكل رئيسي في الجزائر العاصمة وبليدة. وابتداءً من 2009، قامت الفرق العاملة في الجزائر بزيارة ولاية المدية في الوسط وولايات وهران وتلمسان ومستغانم في الغرب.

حيث جُمع خلال هذه المقابلات عشرون ملفاً جديداً عن الأشخاص المفقودين في التسعينيات، والتي كان تجمع عائلات المفقودين في الجزائر يجهلها حتى الآن. ويستوجب هذا العمل الميداني عملاً تحليلياً وآخر ترتيبياً، وكذا متابعة لتلك الملفات. في الواقع، بالإضافة إلى عمل المحافظة على الذاكرة، فإن الغرض من هذه المقابلات هو استكمال وتحديث السجلات وكذا البقاء مع اتصال بالعائلات والحفاظ على حالة التأهب.

"الحقيقة" في مهرجان حقوق الإنسان في جنيف

بالإضافة إلى الشريط الوثائقي "أغنية لأمين" لأندريه بوڤلو (أنظر إلى العدد 30 من رسالة الأخبار) ، تم

السيد "الخضر شلوش علي" و السيد "مهالي محمد". ويتضمن النصان عرضاً مفصلاً لظروف الاختفاء بناءً على شهادات العائلات. و أظهرت الحجة القانونية الإمكانية القانونية لقبول الدعوة أمام لجنة حقوق الإنسان ، وكذا جميع انتهاكات أحكام الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية الناجمة عن الاختفاءات و كذا الانتهاكات الممارسة على أعضاء عائلة المختفين. حيث تم توقيف "الخضر شلوش علي" ، وهو جراح، في 1 ابريل 1997 و عمره 27 سنة من قبل مصالح الأمن العسكري في مكان عمله في مستشفى زمرلي وهو على وشك الدخول إلى قاعة العمليات.

أما "مهالي محمد" ، أبو لستة أطفال ، فقد تم توقيفه في 29 جوان 1998 في سوق باش جراح، حيث كان يبلغ من العمر 45 سنة.

ولم يكف ذلك، بل تعرض جميع أعضاء عائلته: زوجته وبناته و كذا أولاده إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (الاغتصاب والتذيب والمضايقات والاحتجاز التعسفي والإعدام خارج نطاق القضاء).

إعادة ظهور موسى راحلي

في مارس 2009، تلقى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر حالة جديدة من الاختفاء ، تتمثل في شخص "موسى راحلي" ، الذي تم إيقافه في يوم داس في يوم 17 مارس 2009 من قبل أعون الأمن باللباس المدني ، ولم تحصل عائلته على أية معلومة لمدة 5 أسابيع. (أنظر إلى العدد 30 من رسالة الأخبار). و بالتالي، شغل تجمع عائلات المفقودين بالجزائر إجراء التنبيه المعتمد وتم إرساله إلى مجموعة العمل حول الاختفاء القسري. ويتمثل هذا النداء العاجل في سرد ظروف الاختفاء بصفة دقيقة والإجراءات التي اتخذتها العائلة . وبعد ذلك، تدخلت مجموعة العمل حول الاختفاء القسري في اتصال مع السلطات الجزائرية وتطلب توضيحات حول حالة

سيكون هنالك تنظيم تظاهرة لعيد الميلاد العاشر لإنشاء تجمع عائلات المفقودين في الجزائر، و انجاز تقرير مفصل حول الاختفاء القسري في الجزائر وكذا تنظيم وإجراء حصص تكوينية ومواصلة تنظيم منتديات وورش عمل في الجزائر.

تبعاً للجمعية العامة ، تم عقد المجلس الإداري الأربعاء الموالي، أي في 27 ماي من أجل تسطير برنامج العمل لعام 2009-2010 بشكل واضح ومحدد ووضع آليات تنفيذه. كما سيتم تنظيم مشروعين ؛ الأول، يخص تنظيم ورشة عمل منتدى في الجزائر في شهر جويلية و الثاني هو الاحتفال باليوم الميلاد العاشر لإنشاء تجمع عائلات المفقودين في الجزائر في شهر أكتوبر، و يعدّ هذان الحدثان أولوية الشهور المقبلة.

حماية للمدافعين على حقوق الإنسان في إفريقيا
من 20 إلى 23 أفريل 2009 ، شاركت نصريّة ديفور ، الناطقة الرسمية للتجمع عائلات المفقودين في الجزائر ، في مؤتمر " جوهانسبرغ +10 " الذي تم تنظيمه في كمبالة في أوغندا من طرف شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان لشرق إفريقيا و القرن الإفريقي. جاء هذا المؤتمر في أعقاب مؤتمر جوهانسبرغ بشأن المدافعين على حقوق الإنسان في إفريقيا المنظمة في 1998 من قبل منظمات غير الحكومية والتي اختتمت بإعلان جوهانسبرغ. ونظرًا للقمع الكبير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذي لايزال قائما في إفريقيا، فإنّ هدف هذا الملتقى هو وضع آلية قانونية ملزمة لحماية المدافعين على حقوق الإنسان. وحضر الملتقى أوجه معروفة عديدة في حماية وترقية حقوق الإنسان من بينهم رين ألينيقتسو ، المفوض والمقرر الخاص حول المدافعين على حقوق الإنسان في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

إخراج شريط وثائقي ثان بعنوان "الحقيقة" من قبل ان امزلاق حول موضوع محاربة الاختفاء القسري. كما هو الحال في "أغنية لأمين" ، فإنّ موضوع هذا الشريط الوثائقي هو محاربة الاختفاء القسري عبر النشاطات التي يقوم بها تجمع عائلات المفقودين في الجزائر و آس.أو. آس المفقودين.

تم عرض "الحقيقة لافيرتي" في 11 مارس 2009 في المهرجان الدولي لفيلم حقوق الإنسان في جنيف. وبهذه المناسبة، تنقلت نصريّة ديفور إلى جنيف، بدعوة من المهرجان، و ذلك لتقديم الفيلم وتنشيط نقاش بعد عرضه. تنقلت أيضاً نصريّة ديفور إلى برشلونة في 21 مارس 2009، لعرض هذا الفلم الوثائقي. وب بهذه المناسبة، قدمت الناطقة الرسمية للتجمع عائلات المفقودين في الجزائر الجمعية في كلية الحقوق لبرشلونة. بعد ذلك، التقت بالمكلف بحقوق الإنسان في جنرالطياس دي كالدونيا (حكومة كالدونيا) السيد خافيل باديا ، و كذا بممثل "ممورييل ديموكراتي" السيد ميكوال كامينال.

الجمعية العامة للتجمع عائلات المفقودين في الجزائر
في 21 ماي 2009 ، عقد تجمع عائلات المفقودين في الجزائر جمعيته العامة السنوية في دار الجمعيات في المقاطعة 12 لباريس. أين تعرّف أعضاء الجمعية العامة على حصيلة النشاطات والحسابية المالية لعام 2008 لتجتمع عائلات المفقودين بالجزائر وتم اعتماد الحصيلتين بالإجماع من قبل أعضاء الجمعية العامة. وبعد ذلك تم التطرق إلى مسألة إمكانيات تمويل تجمع عائلات المفقودين في الجزائر.

و تمت أخيراً مناقشة برنامج العمل 2009/2010 الذي قدّم أمام الجمعية العامة. و جاءت الخطوط العريضة التي حدّدها الأعضاء كالتالي: بالإضافة إلى مواصلة النشاطات التقليدية للتجمع عائلات المفقودين بالجزائر ،

موجزات

المؤسسين. وفي هذه المناسبة ، تمكن ممثلي من جمعيات عائلات المفقودين التركية و المغربية و اللبنانيّة من التقاء و التحدث مع أمّهات المفقودين في الجزائر و التأكّل من حجم الاختفاء في الجزائر، و أيضًا الإطلاع على العمل الذي أُنجزته الجمعيات.

مسألة المفقودون في قبرص

بمناسبة مهمة الفدرالية الأوروبيّة ضد الاختفاء القسري التي انتقلت إلى قبرص في شهر ماي 2009، قامت جمعيتين لأقارب المفقودين من قبرص بتنظيم مؤتمر و ذلك بمبادرة من جمعية أقارب الأشخاص المفقودين وضحايا الحرب.

ألفت الناطقة الرسمية لجتماع عائلات المفقودين في الجزائر و التي تشغل أيضًا منصب رئيسة الفدرالية الأوروبيّة ضد الاختفاء القسري إلى جانب رشيد المنوزي ، أخ أحد المفقودين في المغرب وأمين عام الفدرالية الأوروبيّة ضد الاختفاء القسري ، كلمة حول المفقودين في الجزائر و وأشارت إلى رغبة السلطات الجزائريّة في غلق هذا الملف دون معرفة الحقيقة. و أبلغ رشيد أيضًا الجمعية بنتائج إشغال هيئة الإنصاف والمصالحة حول قضية المفقودين في المغرب.

تجمع عائلات المفقودين في الجزائر في مدينة بال وقد دعيت الناطقة الرسمية لجتماع عائلات المفقودين بالجزائر من 27 إلى 29 أفريل 2009، من طرف فرع بال لمنظمة العفو الدوليّة لمarti 2009 لشبكة الجزائر. و في إطار هذا الاجتماع، الذي تمحورت نشاطاته حول مكافحة الإفلات من العقاب في الجزائر، ألقت نصيحة ديجور كلمة بعنوان "الماضي أمامنا".

حقوق الإنسان في المغرب العربي

في 20 جوان 2009 ، ألقت الناطقة الرسمية كلمة حول موضوع الإفلات من العقاب الساري في الجزائر أمام المجلس الوطني في باريس في إطار الندوة حول حقوق الإنسان المنظمة من قبل التنسيقية "من أجل مغرب عربي لحقوق الإنسان" ، و التي يعتبر تجمع عائلات المفقودين في الجزائر عضواً فيها.

الفدرالية الأوروبيّة ضد الاختفاء القسري في الجزائر

استقبلت جمعية آس.أو. المفقودين في مقرّه في الجزائر العاصمة المجلس الإداري لفدرالية الأوروبيّة ضد الاختفاء القسري، ويعتبر تجمع عائلات المفقودين في الجزائر و آس.أو. آس المفقودين من أعضائها

تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

الحانز على تنويه خاص لجازة حقوق الإنسان للجمهورية الفرنسية لعام 2006
C/O Maison des Associations - 181, avenue Daumesnil - boîte n° 60 - 75012 Paris - FRANCE
الهاتف / الفاكس : +33(0)1 43 44 82 87
cfda@disparus-algerie.org - www.disparus-algerie.org